الكويت (الدرجة الثالثة)

الكويت بلد وجهة لتجارة الرقيق من رجال ونساء وأطفال وخاصة من دول بنغلاديش والهند واندونيسيا وباكستان والفليبين وسريلانكا ونيبال وإندونيسا والفلبين للعمل، ويتعرض بعضهم للاستغلال للعمل دون موافقتهم. إن بعض النساء الأجنبيات اللواتي يهاجرن بصورة شرعية إلى الكويت للعمل كخادمات في المنازل يتعرضن لسوء المعاملة من قبل مستخدميهم أو تقيد حريتهن من خلال تحميلهن الديون والعمل الجبري، كما أن أعدادا من خادمات المنازل يتم إحضارهن إلى الكويت لاستغلالهن جنسيا أو من خلال العمل. كما أنه قد أفيد بأن الكويت دولة عبور للعمال من جنوب وشرق آسيا تم تعيينهم من قبل وكالات التوظيف الكويتية للعمال ذوي المهارات القليلة للعمل في العراق، ويتم خداع بعض هؤلاء العمال حول موقع عملهم الحقيقي وطبيعة العمل بينما يذهب البعض الآخر برغبتهم إلى العراق عن طريق الكويت ولكن يتعرضون لاحقًا للعبودية القسرية في العراق، وبالرغم من أنه في السابق كان يتم إحضار عدد من الأولاد القصر من جنوب آسيا وشرقي أفريقيا عبر بعض الدول الخليجية المجاورة للعمل كراكبي هجن في سباقات الهجن، ولكن لم تظهر أي دلائل على هذا النوع من الاتجار بالأشخاص هذا العام. يتعرض الضحايا لما يشبه العبودية من خلال تكبد ديون تعدهم الحرية، فتتعرض النساء للعبودية الجنسية والعمل الجبري والإهانة بالألفاظ وسوء المعاملة الجسدية، واحتجاز جوازات سفرهم وغيرها من وثائق السفر الأساسية.

إن حكومة الكويت لا تتقيد بأدنى معايير القضاء على تجارة الرق، ولا تبذل أي جهود تذكر للقيام بذلك. أنشأت الحكومة الكويتية برنامجا لمنع الاتجار بالعمال المحليين بغرض العبودية القسرية وفرضت عقودا موحدة تفصل حقوق العمال، ومع ذلك أظهرت الكويت جهودا غير كافية لمحاكمة ومعاقبة أرباب العمل المسيئين وللذين يتاجرون بالنساء للعبودية الجنسية. ولقد وعدت الحكومة لعدة سنوات بإصدار قانون عمل جديد ليقوي العقوبات على مستغلي العمالة الأجنبية ولكن دون تقدم ملموس في التشريع في العام المنصرم. بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة فشلت للعام الثالث على التوالي في الوفاء بوعودها لتوفير ملجأ أو حماية كافية لضحايا العبودية القسرية المحلية والأشكال الأخرى من الاتجار بالأشخاص. يجب على الكويت أن تشرع قانونًا شاملاً ضد الاتجار بالأشخاص يجرم كل أنواع الاتجار بالأشخاص عن طريق عقوبات صارمة تمنع المتاجرين وتعكس شناعة الجريمة. كما يجب على الحكومة أن تشرع إجراءات رسمية للتعرف على الضحايا لضمان ألا يتم معاقبتهم بل إحالتهم لخدمات الحماية. يجب أن تركز الكويت جهودها لزيادة الإدراك العام عن الاتجار بالأشخاص ولضمان تطبيق القيود في العقود الموحدة للعمالة الأجنبية.

الإجراءات القضائية

خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم تتخذ الكويت إلا خطوات محدودة للتحقيق في جرائم الرق واتخاذ إجراءات قضائية بحق مرتكبيها، فالكويت لا يوجد فيها قانون يحظر تجارة الرق، مع أنها تمنع العبودية الانتقالية من خلال المادة 185 من قانون الجزاء، وهي جريمة تعاقب بالحبس لمدة خمس سنوات وغرامة. كما أن المادة 201 من قانون الجزاء الكويتي يمنع الدعارة القسرية والتي تعاقب بالحبس لمدة خمس سنوات وغرامة للدعارة القسرية للبالغين وسبعة سنوات وغرامة للدعارة القسرية للأطفال القصر. ولا تحتفظ الحكومة بأي إحصاءات عن

جرائم الاتجار بالأشخاص.هذا وأكدت الحكومة البدء في محاكمة قضيتين للقتل والإساءة الشديدة للعمال، وأفادت إصدار خمسة قرارات بالحبس وخمسة عشر غرامة للاتجار غير القانوني بتصريحات الإقامة، بالإضافة إلى اثني عشر غرامة لتشغيل العمال دون توفير عمل لهم، وهذه تصرفات من شأنها تعريض العمالة الأجنبية للاتجار بالأشخاص، ولكن هذه الجهود لم تكن كافية في ضوء التقارير الموثوقة من مصادر متعددة عن الاستغلال المنتشر للعمال الأجنبية في الكويت. في معظم الأحيان تكون جهود الشرطة الكويتية مركزة على إغلاق الشركات المخالفة لقوانين العمل أو إصدار أوامر بإرجاع الجوازات إلى أصحابها أو دفع الرواتب المتأخرة بدل العقوبات الجزائية لأرباب العمل المسيئين.

ولم تقم الحكومة بتوفير إثباتات كافية على محاكمة ومعاقبة الذين يقومون بالاتجار بالأشخاص بغرض الدعارة رغم الإفادة عن العديد من المداهمات على بيوت الدعارة من قبل الحكومة. وبالرغم من ذلك فإن وكالات التوظيف منعدمة الضمير استمرت في تشغيل العمالة من شرق وجنوب آسيا عن طريق عروض خادعة ومزيفة وأساليب قسرية لسد الحاجة في العراق لعمالة رخيصة من دول العالم الثالث، ولم تصدر الحكومة أي تقارير بشأن تنظيم هذه التجارة المربحة عن طريق الكويت. على الكويت أن تزيد من التحقيقات الجنائية والمحاكمات والأحكام بالسجن لجرائم الاتجار بالأشخاص للعبودية القسرية المحلية وللاستغلال الجنسي التجاري ولتوظيف العمالة بالخداع والتي تسهل الاتجار بالأشخاص.

الحماية

كان للجهود المبذولة خلال العام الماضي لتحسين حماية ضحايا الاتجار بالبشر تأثير بسيط. تفتقر الحكومة لإجراءات رسمية للتعرف على وحماية ضحايا الاتجار من القطاعات السكانية الأكثر عرضة لسوء المعاملة كالعمال المغتربين الذين يعتقلون لعدم حيازتهم على الهويات الصحيحة والنساء اللائي يلقى القبض عليهن لممارسة البغاء. وتستمر الحكومة في احتجاز وحبس وإبعاد ضحايا تجارة الرقيق الذين يضبطون لمخالفة قوانين مادية أخرى على الرغم من أن هذه المخالفة نجمت أصلا عن كونهم ضحايا لتجارة الرق في الكويت (كمخالفة قوانين الإقامة، على سبيل المثال) أو لممارستهم البغاء. لا يوجد بديل قانوني لضحايا الاتجار الذين يتم ترحيلهم إلى بلدان قد تتم معاقبتهم فيها. وما تزال الكويت تفتقر خدمات الحماية لضحايا الاتجار كملجأ يقدم العناية الطبية والنفسية. زيادة على ذلك فالحكومة لا تقدم الدعم المالي لأي منظمة غير حكومية تقوم بتوفير مثل هذه الخدمات للضحايا. ولا تشجع الشرطة الضحايا على المشاركة في التحقيق في قضايا تجار الرق وهناك عدة حالات حيث لم تأخذ الشرطة شكوى الضحايا على محمل الجد أو عاملتهم كمجرمين لهروبهم من الكفيل. يجب على الحكومة فتح ملجأ لجميع ضحايا تجارة الرقيق كالضحايا المرغمين على الأعمال الشاقة في المنازل والبغاء المرغم. ويجب على الحكومة أيضاً أن تؤسس آلية رسمية للتعرف على الضحايا وتحويلهم لخدمات الحماية من تجار الرقيق. يجب على الكويت أن تتوقف عن إبعاد الضحايا خصوصاً قبل أن تعطيهم الفرصة لتقديم دعوة جنائية ضد تجار الرقيق والمساعدة في التحقيق.

المكافحة

بذلت الكويت جهوداً متواضعة في مكافحة تجارة الرقيق هذا العام. ففي أكتوبر طبقت الحكومة نظام عقود عمل العمالة المنزلية الموحدة والتي توضح حقوقهم بما في ذلك من ساعات العمل

والراتب وحقهم في الاحتفاظ بجوازات سفرهم. تقول الكويت أنه لن يسمح للعمالة المنزلية باستصدار تأشيرة دخول للكويت للقيام بالأعمال المنزلية حتى تصادق السفارة الكويتية في بلادهم على هذا العقد الموحد. لقد قامت بعض السفارات الكويتية بتطبيق هذا النظام بالفعل ولكن مازال هناك البعض منهم الذين لم يطبقوه بعد. ويبقى الوضع غير واضح بخصوص التطبيق الفعال لهذه السياسات بعد وصول العمالة إلى الكويت. وأطلقت وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية حملة توعية لتعريف كلاً من العمال وأرباب العمل ووكالات الاستقطاب على حقوقهم والتزاماتهم.